

اقامة الحرة عليها اذ اذنت الاسلام ام الترويح الجواب قال في المعنى اذ اذنتنا  
العبد والامة جلد كل واحد منهما خمسين جلدة ولم يغير بكرين كانا  
او ثيبين في قول اكثر الفقهاء منهم عمر وعلي بن مسعود والحسين  
والنخعي ومالك والاوزاعي والي حنيفة والشافعي انتهى ثم ذكر اختلاف  
العلماء المسئلة واصلا قوله تعالى فاذا حصن الاية وقد استدل  
لوالما ذكرنا بقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصن من العذاب  
والعذاب الجلد منه في نصف النصف لردون غيره وبقوله صلى  
الله عليه وسلم لعلي اذا تعالت من نفاسها فاجلدوها خمسين رواه  
عبد الله بن احمد ورواه مالك عن بن عمر وعروة الاحامشي التي  
وردت في اقامة الحد على الاماء الثا سعة رجل اصاب ثوبه  
نجاسة وعدم الماء فصلي بها هل يعيد اذا وجد الماء ام لا الجواب  
قال الشيخ تقي الدين اما التيمم للنجاسة على الثوب فلا نعلم به قايلا  
من العلماء وان كانت النجاسة في البدن فهل يتيمم لها فيه قولان  
هما روايتان عن احمد احدهما لا يتيمم لها وهذا قول جمهور العلماء  
كما لك والي حنيفة والشافعي الى ان قال لما كان على ازالة النجاسة  
سقط وجوب ازالة النجاسة وجازت الصلاة معها بدون يتيمم انتهى لمخضا  
وقال في الكافي في وجوب الاعادة روايتان احدهما لا تجب لقوله عليه السلام  
الثاب كافيك ما لم تجد الماء وقياسا على التيمم والاخرى تجب الاعادة  
انتهى فقد علمت ان الرجوع من صلب النجاسة والحال هذه لا يعيد  
وان لم يتيمم عنها العاشرة ما حكم من فعل الواط اولى التيمم  
فاجواب اجمع هل العلم على تحريم الواط واما حمله فاختلقت

الرواية

الرواية عن احمد فغمدان حده الرحيم بكم اوشب او هذا قول علي  
وبن عباس وجابر وغيرهم ومالك واحمد قول الشافعي والرواية الثانية  
حد حده الزنا وبه قال بين المسيب وغيره ووجد الرواية الاولى قوله  
صلى الله عليه وسلم من وجد ثوبه يجعل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل وا  
لمفعول به رواه ابو داود وفي لفظ فارجموا الاعلى والاسفل  
ولان الصحابة لجعوا على قتله وانما اختلفوا في صفة نتهى لمخضا  
وقال الشيخ تقي الدين في جواب له وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من وجد ثوبه يجعل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ولهذا  
اتفق الصحابة على قتلهما جميعا لكن تنوعوا في صفة القتل فذهب  
جمهور السلف والفقهاء انهما يجرمان بكرين كانا او ثيبين حربين  
كانا او مملوكين او كان احدهما مملوكا والاخر واقف المسلمون على  
ان من استحلها من مملوك او غيره ان كان مملوكا انتهى وانما ثبت هذا  
الحد ببيتة او اقراره كالزنا سواء وامر امن الى هيمه فهو يعزر  
ويبالغ في تعزيره ولا حد عليه روي ذلك عن بن عباس وحماد ومالك  
واصحاب الراي وهو قول الشافعي وتقتل البهيمة ويكده اكلها وانما  
يبقى هذا التعزير بينهما دة رجلين عدلين او اقراره ولو مرة الى  
دية عشر مائة عن قوله عليه السلام لا تظلموا ثم ولا اكثر رواه ابو داود  
واحمد والترمذي وابن ماجه مالك الجواب اكثر جمار النخل والجار  
بالضم والتشديد يشتم النخل الذي في جوفه وجرمت النخل قطعت  
جمارها الشاينة عشر مال الفرق بين الخنفس والمنهب الجواب